مراكز البحث العربية ما هو كائن

Arabic research centers what is the object

تاريخ الاستلام : 2022/03/08 ؛ تاريخ القبول : 2022/05/08

ملخص

تضفي العمليات العقلية على الظواهر الانسانية لمسة من التفرد، وهو ما ينطبق على البحث العلمي والذي ادى للاهتمام بأدواته ومؤسساته الى تزايد دور مراكز الأبحاث حيث تعد تعبيرا عن انتقال البحث العلمي من مرحلة "الباحث الفردي" الى مرحلة "الباحث المؤسسة ، أو بمعنى آخر العمل الفكري الجماعي، وهو ما يدعم مهارات الباحث، بالخبرات والامتيازات والأدوات والعلاقات التي تقدمها المؤسسة إلا أن مكانتها في العالم العربي لم تكن اولوية، ودورها لم يكن فعالا ،رغم انها تعد شريكا استراتيجيا تزايد الاهتمام به عالميا وهذا راجع لضعف البنية التحتية العربية الخاصة بالبحث العلمي ، وغياب الوعي ومنه الإرادة السياسية الحقيقية لتغيير واقع مراكز البحوث العربية وخاصة زيادة تأثيرها

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، المعرفة المتخصصة، مراكز البحث العلمي العربية.

* دونيا لموي

رابح كعباش

مخبر: علم الاجتماع الاقتصادي والحركات الاجتماعية.
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر.

Abstract

The mental processes of human phenomena give a touch of singularity, which applies to scientific research and which has led to attention to its tools and institutions, to an increasing role for research centres, which are an expression of the transition of scientific research from a phase. "Individual researcher" to the stage of "founding researcher," or in other words collective intellectual work, which supports the skills of the researcher, with the expertise, privileges, tools and relationships offered by the institution, but its place in the Arab world has not been a priority, and its role has not been effective, although it is a strategic partner for which attention has increased globally. This is due to the weakness of the Arab scientific research infrastructure, the lack of awareness and the genuine political will to change in the Arab research centres.

Keywords: Scientific research, specialized knowledge, Arab centers of scientific research.

Résumé

Les processus mentaux des phénomènes humains donnent une touche de singularité, qui s'applique à la recherche scientifique et qui a conduit à attirer l'attention sur ses outils et ses institutions, à un rôle croissant pour les centres de recherche, qui sont l'expression de la transition de la recherche scientifique d'une phase . "Chercheur individuel" au stade de "chercheur fondateur", ou autrement dit travail intellectuel collectif, qui soutient les compétences du chercheur, avec l'expertise, les privilèges, les outils et les relations offerts par l'institution, mais sa place dans le monde arabe n'a pas été une priorité et son rôle n'a pas été efficace, bien qu'il s'agisse d'un partenaire stratégique pour lequel l'attention s'est accrue à l'échelle mondiale. Cela est dû à la faiblesse de l'infrastructure de recherche scientifique arabe, au manque de sensibilisation et de volonté politique réelle de changement dans les centres de recherche arabes.

Mots clés: : Recherche scientifique, connaissances spécialisées, centres arabes de recherche scientifique.

* Corresponding author, e-mail: dounia.lemoui@univ-constantine2.dz

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2022.

I - مقدمة

مراكز الأبحاث والدراسات أداة رئيسية في إنتاج المشاريع الاستراتيجية خصوصا بين القطاعات الأساسية لأنها قادرة على رسم الخطط و التقديم لرؤى وفق منهج علمي محدد المسار من اجل دراسة المشاكل التي تعاني منها مؤسسات المجتمع ، ومنه إيجاد الحلول المناسبة لها وذلك وفق احتياجات مختلف القطاعات وهذا ما اكسبها أهميتها والضرورة للتواجد من اجل إشباع الحاجة الناتجة عن مقتضيات الضرورات السياسية، الإعلامية، الاجتماعية، الاقتصادية والتنموية بشكل عام، هذا بالنسبة للعالم الغربي، وكذلك الدول العربية التي تسعى للحاق بالركب الحضاري المتقدم والمتطور في جميع المجالات، والتي تعاني ايضا من مشاكل عديدة على مستوى مؤسساتها ومنه مجتمعاتها، حيث تظم مجموعة من مراكز البحث العلمي والتي تتميز بتنوع اختصاصاتها تعمل من خلالها على تطوير نقاط ضعفها. إلا أن مكانتها لم تكن واحدة، ودورها لم يكن متشابها، رغم انها تعد شريكا استراتيجيا تزايد الاهتمام به عالميا كأحد أهم المؤشرات الدالة على تطور الدول والمجتمعات ، وتقييمها للبحث العلمي واستشرافها أفاق المستقبل فما هو واقع مراكز البحث العربية؟

واقع مراكز البحث العربية هو انعكاسا لواقع دولها .

وللإجابة على هدا السؤال والتحقق من صحة الفرضية او خطئها تناولنا بالدراسة والتحليل هذه المراكز من حيث الحاجات التي دعت إليها والضرورة التي اقتضت وجودها عبر مختلف مراحل نشوئها وتطورها وتحديد أهدافها وأدوارها، ومكمن أهميتها وآليات وواقع عملها ومقومات نجاحها، ومناطق توزيعها، بالإضافة الى مظاهر ضعفها والتحديات التي تواجهها، وصولا الى الاقتراحات والتوصيات.

اهداف البحث:

- التعرف على واقع مراكز البحث العربية.
- التعرف على المناخ السياسي والبيئة التنظيمية لهذه المراكز.
- تحديد المشاكل والتحديات التي تواجهها.

اهمية البحث:

- تنبع اهمية هذا البحث من الاهمية الكبيرة للبحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.
- الدور المحوري الذي تلعبه هذه المراكز في بناء السياسات التنموية في العالم.
- ضرورة احتواء كمية ونوعية الادمغة التي تتوفر عليها المنطقة العربية.

منهجية البحث:

اعتمد في انجاز هذا البحث النظري على المنهج الوصفي و التحليلي، لدراسة وتحليل الواقع الحالي لمراكز البحث العربية ومعوقات نجاحها وتميزها، والاعتماد ايضا على تحليل نتائج البحوث والدراسات حول الموضوع وكذا تحليل احصائيات الهيئات الدولية بخوص هذه المراكز.

1- المفاهيم:

تتعدد تعريفات مراكز البحث ، الأمر الذي يعبر عن خلافات بين الباحثين والعلماء بخصوص هذه الظاهرة التي باتت تحتل مركزاً وازناً في عالم اليوم حيث إن تعدد

التعريفات لا يحدد تعدد المدارس التي ينتمي إليها الباحثون، بقدر ما يعبر عن أهداف معينة تعمل عليها المراكز والباحثون الذين ينتسبون إلى صفوفها.

وتعرف بأنها: **" مراكز علمية أنشئت لخدمة الباحثين والبحث العلمي، وقد جاءت استجابة للتواصل الذي يحتاج إليه الباحثين.[1] "**

أي أنها تخلق فضاء العمل الذي يحلم به كل باحث من خلال توفير مواضيع البحث وتوفير كل الدعم المطلوب المادي والتنظيمي والمعرفي إضافة إلى كونها فضاء تجمع للباحثين ما يتيح أمامهم إمكانية التواصل المطلوب من اجل توزيع واكتساب المعرفة وكذا تطويرها عن طرق النقاش المشترك والتحليل المتعدد الزوايا.

ويرى محمود وليد بأنها **:" مؤسسات مستقلة دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة، وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد، والمجتمع ومؤسساته وصنع القرار".[2]**

جاءت هذه الاستقلالية من اجل تدعيم قوة التخصص لديها وجعلها حجر زاوية، لكل نشاطات المجتمع ومؤسساته، حيث تمكنها هذه الاستقلالية من ربط علاقات شبكية مع الجميع أي أنها تعد أهم الأنساق الجزئية لضمان سير النسق الكلي. وهي ايضا مولد المعرفة الموثوقة والنوعية التي من شانها أن تقدم نظرة استشرافية للأفراد والمؤسسات وصناع القرار وهي ضرورية جدا من اجل التعامل مع المتغيرات الحالية و وضع الخطط المستقبلية. تعمل في إطار احتياجات بيئتها المحيطة بها، حيث تشكل متغيرات هذه البيئة مواضيع لمشاريعها البحثية، وتعمل بالتعاون مع قطاعاتها المختلفة ومختلف المؤسسات المكونة لهذه القطاعات. وهذا من اجل معالجة المشاكل التي يمر بها المجتمع ومختلف مؤسساته، على أساس تحليل الواقع من اجل النهوض به وتطويره والصعود به إلى مستويات أعلى، وتحقيق مستويات أكثر تقدم وفق طرق علمية وأكاديمية، بعيد عن الارتجال وتجنب مرحلة التجربة والخطأ، للوصول إلي تحقيق الأهداف أي اختصار واختزال وتقليل نسبة الوقوع في الخطأ.

وفي النهاية يمكنني وضع بعض المحاكاة التي تفيد في توضيح جلي لمفهوم مراكز الأبحاث منها سعى مراكز الأبحاث إلى تقديم المعرفة من خلال الربط بين البعد الأكاديمي والفعل في أرض الواقع،من خلال

> تقديم مراكز الأبحاث لحلول آنية ومستقبلية بخصوص مشاكل المجتمع، مع اقتراح السيناريوهات والبدائل بصيغ استشراف للمستقبل ،وتقديم البيانات والمعلومات الدقيقة بين يدي صانع القرار وبالتالي تسهيل تداول الأفكار والمناقشات بشأنها ، ما يجعل مراكز الأبحاث أداة مهمة لإنتاج العديد من المشاريع الحيوية التي تتصل بالدولة، المجتمع والفرد ووسيلة لدراسة كل ما يتصل بتلك المشاريع وفق منهج علمي معرفي.[3]

ومن هذا المنطلق يمكن أن نقول ان مراكز البحث هيئات مستقلة تعمل في مجال البحث العلمي، تعد فضاء لتجمع الباحثين والعمل على تطوير المعارف في مختلف المجالات، التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، وعلى صناعة أرضيات معرفية قوية لبناء استراتيجيات فعالة، لصالح الأفراد والمجتمع والمؤسسات وخاصة أصحاب القرار عن طريق توفير الرؤية الاستشرافية والسيناريوهات المستقبلية .

2- تاريخ نشأة مراكز البحث العربية:

يعود تاريخ نشأة مراكز البحث العربية الى سنة 1952وهو تاريخ انشاء مركز الاهرام للدراسات العربية والذي يعد عمليا اول مركز بحث في المنطقة العربية وكان يرتبط بالجامعة العربية وقد ركز على الاداء التدريسي والتأهيل الجامعي على حساب العمل البحثي.

ثم انشاء المركز القومي للبحوث عام 1956، ثم انشاء المعهد القومي للتخطيط عام 1960 في مصر، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية عام 1967. وعلى صعيد المراكز البحثية الخاصة فقد كان مركز دراسات الوحدة العربية الذي تأسس في بيروت عام 1985 بصفة مؤسسة بحثية غير ربحية اكاديمية او علمية المنحى ، فقد تركز نشاطها البحثي في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تهم المجتمع العربي[4]، ومنذ عقد الثمانينيات وحتى نهاية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، اخذت مراكز البحث العلمي سواء الحكومية او التابعة للقطاع الخاص بالانتشار في المنطقة العربية. وفق شروط، وتحت تأثير عوامل تنتجها هذه البيئة ، والتي ساهمت في جعلها بشكل او على نمط معين.

3- واقع المراكز البحثية في الوطن العربي:

أصبحت المراكز البحثية في أي مجتمع معاصر سمة من سمات التقدم العلمي والثقافي والحضاري، تعبر عن حيوية المجتمع وقدرته على التواصل وتوظيف المستجدات من الخبرات الفكرية والعملية. ومن ثم فإن البيئة السياسية والثقافية للمجتمع وتطوره الحضاري هي التي توفر لهذه المراكز قدرتها على العمل الفعلي والتأثير، من خلال الأطر التشريعية، والدعم المالي، والحرية السياسية، والاستقلال الفعلي. وإنّه اسوء الامور أن نلاحظ الفقر في البحوث والدراسات العربية التي تختص بتوثيق البيانات الإحصائية والتقويمية عن أي مسألة أو قضية في العالم العربي، وما يتوفر من هذه البيانات هي أقرب إلى الخبرات الفردية والانطباعات الشخصية. وعلى الباحث الذي يود الحصول على بيانات ذات قيمة عن العالم العربي أن يعود إلى الدراسات والبحوث التي قامت بها مؤسسات أجنبية.

تشير الارقام الى تردي واقع البحث العلمي ومراكز البحوث العربية، ففي ثمانينيات القرن الماضي انفقت الولايات المتحدة الامريكية 40 مليار دولار في هذا المجال في حين انفقت الدول العربية مجتمعة 200مليون دولار وخصصت الجامعات العربية 1% مقبل 40% للجامعات الامريكية للإنفاق على البحث العلمي في نفس الفترة الزمنية اما في الفترة الممتدة ما بين 2000-2014 فكانت نسب الانفاق كما يلي:

الجدول(1): يمثل نسبة الانفاق على البحث العلمي للمراتب الثلاثة الاولى عربيا واجنبيا خلال المدة 2000-2014.

المرتبة	نسبة الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية	نسبة الانفاق على البحث العلمي في الدول المتقدمة
1	تونس 0.8%	الكيان الصهيوني 4.2%
2	المغرب 0.6%	اليابان 3.3%
3	الامارات 0.5%	الولايات المتحدة الامريكية والمانيا 2.6%

المصدر: احصائيات صندوق النقد الدولي

الملاحظ ان نسبة الانفاق في الدول العربية تعادل 0.3% وهي الدول التي توفرت عنها البيانات وبلغ 0.2% في دول مجلس التعاون الخليجي اي انها الاقل انفاقا في حين انها الاكثر دخلا في المنطقة وقد احتلت تونس المرتبة الاولى عربيا ب 0.8% ثم المغرب ب0.6% ثم الامارات 0.5% اما عن الجزائر فقد كانت نسبة انفاقها 0.2% مقابل 4.2 % للكيان الصهيوني ثم اليابان 3.3 % وثالثا كل من الولايات المتحدة الامريكية والمانيا بنسبة 2.6% .

وبخصوص الإنتاجية العلمية فقد حققت نسبة 10% في الدول العربية مجتمعتا وسجلت انتاجية الباحثين ب 0.2% للباحث الواحد سنويا في حين تبلغ 1.5% للباحث الواحد في الدول المتقدمة.

الجدول(2): يمثل عدد الباحثين لكل مليون نسمة في الثلاث دول الاولى عربيا واجنبيا خلال المدة 2000-2014

المرتبة	عدد الباحثين في الدول العربية	عدد الباحثين في الدول المتقدمة
1	تونس 1307	الكيان الصهيوني 6600
2	مصر 715	اليابان 5194
3	المغرب 513	كوريا الجنوبية 4087

المصدر: احصائيات صندوق النقد الدولي

وبخصوص عدد الباحثين في الفترة بين 2000-2014 فقد وصل في المنطقة العربية ل 398 باحث لكل مليون شخص باحتساب حاملي شهادة الدكتوراه والاساتذة الجامعيين، وقد كانت تونس الاولى عربيا ب 1307باحث لكل مليون شخص ، تلتها مصر ب715، ثم المغرب ب 513، وقد بلغ العدد بالجزائر 164.7 مقابل 6600 باحث لكل مليون في الكيان الصهيوني، واليابان ب5194 ثم كوريا الجنوبية ب 4087 ما يعني ان هناك ارتباطا طرديا بين الانفاق وعدد الباحثين. حيث كلما ارتفعت نسب الانفاق زاد عدد الباحثين والعكس صحيح. ومن الناحية العملية فان عدد

الباحثين ايضا في تناسب مع عدد طلبات براءات الاختراع وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول(3): يوضح عدد طلبات براءات الاختراع لتسجيلها في الولايات المتحدة الامريكية للثلاثة دول الاولى عربيا واجنبيا خلال المدة 2010-2013

المرتبة	عدد طلبات براءات الاختراع للدول العربية	عدد طلبات براءات الاختراع للدول الاجنبية
1	السعودية 1649	اليابان 351309
2	الكويت 350	كوريا الجنوبية 120535
3	مصر 244	المانيا 11909

المصدر: احصائيات صندوق النقد الدولي

اما عدد براءات الاختراع التي تم تقديم طلب لتسجيلها في الولايات المتحدة الامريكية في المدة الممتدة بين 2010-2013 فقد كان 2867 طلب للدول العربية مجتمعتا حيث احتلت السعودية المركز الاول عربيا ب1649، والكويت ثانيا ب 350 ، ومصر ب244 والجزائر حلت ما قبل الاخيرة عربيا ب 3 طلبات مقابل 351309 طلب لليابان ، 120535 لكوريا الجنوبية، و 11909 لألمانيا، والكيان الصهيوني ب 27519 [5]وهو فارق كبير مقارنة مع مجموع طلبات الدول العربية وهو يتواجد معها بنفس المنطقة ما يعني ان الارادة السياسية هي من تلعب الفارق في هذا المجال.

وكل ما سبق يؤكد تأخر الدول العربية في هذا المجال ممثلة بمراكزها البحثية مقارنتا مع نظيراتها الاجنبية الا ان هذا التخلف لا يلغي دورها في المنطقة

4- دور مراكز البحث في العالم العربي:

تتقاطع ادوار مراكز البحث في المنطقة العربية مع غيرها في العالم في عدة نقاط خصوصا في الوظائف الشكلية المنوطة بهذا النوع من الهيئات او المؤسسات كالبحث والتطوير مثلا.

وتسجل اختلافات في ادوار اخرى وعلى راسها عملية التأثير او درجة التأثير على مستوى صنع القرار، على الرغم من انها في مجملها تابعة للقطاع الحكومي، ما يؤهلها ويكسبها مصداقية كبيرة لدى الحكومات مقارنة بالعالم الغربي، ويمكن تعداد اهم مهام هذه المراكز في:

- النشر العلمي في مختلف المواضيع التي تشغل وتثير الراي العام العربي، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا وعمليا بالواقع المعاش للمنطقة في جميع المجالات.
- تنظيم المؤتمرات والندوات في جميع المجالات وتفرعاتها وخصوصا المجال السياسي وما ينتج عنه من تأثيرات، ومنه تكثيف النشاطات العلمية والتي تصب ايضا في صالح صناع القرار، ما يمكنهم من اشباع احتياجاتهم للتحليل

العقلي والمنطقي والموضوعي للموقف، ضمانا لموضوعية القرار وتحقيق الانسجام والتنسيق بين مختلف الوزارات[6].

- إعداد الدراسات الاستشارية الخاصة، وفق تكليف دائرة صنع القرار، والتي لا يتم نشرها، كما تشكله توصياتها واستنتاجاتها من أهمية محورية في صياغة استراتيجيات تسييريه واحترازية بخصوص قضايا معينة، وعادة ما يتم هذا التكليف على خلفية وجود علاقات شخصية بين الجهتين أي مراكز البحث ومراكز صناعة القرار.

- تتبع كل ما هو جديد في جميع المجالات على المستويين المحلي والعالمي وتوفير تقارير مفصلة عنها.

- القيام باستطلاعات الرأي، العام المحلي، حول القرارات قبل أو بعد صدورها أو تحديد الاحتياجات والمتطلبات التي تتصدر انشغالات الشعب وتخصص هذه الاستطلاعات للاستخدام الخاص والسري حيث لا يسمح بنشرها.[7]

والملاحظ أن أدوار مراكز البحث العربي تصب في خدمة مراكز صناعة القرار بطلب من هذه الاخيرة اي ان هذه الخدمات مناسبتيه وليست دائمة او دورية على الاقل ، إضافة إلى إحاطتها بالسرية، أي أن معظم مخرجاتها لا تصل لا إلى الجمهور العام ولا إلى الجمهور النخبوي، وهذا يوسع الفجوة بينهما. وبين هذه الجماهير مقابل تجسيرها بينها وبين مراكز صياغة القرار وهو انعكاس لطبيعة الانظمة العربية التي ترتكز على مركزية القرار. والملاحظ ايضا ان الدراسات الاجتماعية او دراسة المجتمعات وتطوراتها لا تحتل اهمية كبيرة في انشطة مراكز هذه المنطقة وهو ما يفسر تراكم كم هائل من المشاكل الاجتماعية وتكون مجموعات اجتماعية وتطورها داخل المجتمع الاصلي, أضافتا الى اهمال استطلاعات الراي الخاصة بالشباب والتي يمكن ان تدخل نتائجها في بناء استراتيجيات التنمية باعتبارها الفئة الاكثر تأثرا بالعملية التنموية والاكثر قدرة على التأثير فيها ايضا. دون ان ننسى ايضا عامل التوزيع الجغرافي لهذه المراكز وما ينتج عن هذا المتغير من انعكاسات مهمة.

5- توزيع مراكز البحث العربية:

تتوزع مراكز الأبحاث العربية بين الجامعات والمراكز المتخصصة ومراكز الترميز التي أنشأت خلال العقد الماضي.

فهي في معظمها تخضع لوزارات التعليم العالي والبحث العلمي كما هو الأمر في كل من **الإمارات، الجزائر، السودان، المغرب، اليمن، تونس، مصر،** بينما اكتفت دول أخرى بمجالات مستقلة عن الوزارات **كلبنان، الأردن، سوريا، الكويت، البحرين، السعودية،** وهي في طريقها للتخلي عن الصيغة الخدماتية، حيث تركز الاهتمام على تقديم الخدمات التحليلية أو إعداد الدراسات الفنية لمختلف القطاعات وهي تتجه أيضا لتخفيف العلاقات البيروقراطية مع مختلف القطاعات والتمكن من إيجاد مصادر تمويل خارج إطار الدولة، ما يفتح أمامها المجال للإسهام في إنتاج البحوث الأصلية وبراءات الاختراع مثل **سوريا- ليبيا، الجزائر، السودان،** [8]إضافة إلى بناء شراكات مع قطاعات الإنتاج لتحقيق الديناميكية المطلوبة هذا ما يميز معظم المراكز البحثية العربية في توزيعها التنظيمي.

6- عدد مراكز البحث العربية:

الجدول (4): يمثل عدد مراكز البحث في الدول العربية ما بين 2017/2015

الترتيب	الدولة	عدد المراكز	الترتيب	الدولة	عدد المراكز
1	ايران	59	12	الجزائر	15
2	مصر	57	13	الامارات	14
3	تركيا	46	13	الكويت	14
4	فلسطين	44	15	ليبيا	11
5	العراق	42	16	قطر	9
6	الاردن	40	17	السعودية	7
7	تونس	39	17	البحرين	7
8	المغرب	33	19	سوريا	6
9	اليمن	30	20	السودان	5
10	لبنان	27	21	عمان	3
11	الصومال	19	22	موريتانيا	2

المصدر: مختلف الاحصائيات صندوق النقد الدولي ما بين 2017/2015

من بيانات الجدول نلاحظ تصدر كل من ايران، مصر وتركيا ترتيب الدول العربية من حيث عدد مراكز البحوث الموجودة بها ب59، 57، 46 مركزا على التوالي.

بينما كانت المراكز الثلاثة الاخيرة من نصيب كل من السودان ب5 مراكز وعمان ب3 مراكز وموريتانيا بمركزين.

ويمكن ارجاع الامر الى ان ايران كانت السباقة لإنشاء هذه المراكز من الناحية التاريخية تحديدا في1941 حيث كانت تهتم بالدراسات السياسية والحاجة الى تنويع مصادر الطاقة في البلاد وعلى راسها الطاقة الذرية كما كانت مصر السباقة في منطقة شمال افريقيا تحديدا في ستينيات القرن الماضي، اما تركيا فهي تشهد حركة هائلة في مجال البحث العلمي وتطوير مؤسساته من اجل دعم سياستها التنموية ودعم جهات صنع القرار في الدولة.

وفيما يخص العراق فقد شهدت مرحلة ما بعد 2003 ازدهارا كبيرا في هذا المجال.

اما منطقة الخليج فهي تعرف تنامي وعي كبير بأهمية هذه المراكز لدفع عملية التنمية في مختلف المجالات. على عكس الدول المتذيلة للترتيب التي تبين مراكزها على عدم ادراك هذه المجتمعات للأدوار المحورية لمخرجات هذه المؤسسات، والتي تساهم في دعم مكانتها السياسية والاقتصادية على وجه التحديد.

ونلاحظ ايضا ان التقارب الذي يجمع بعض البلدان من حيث تركيبة الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والذي رافقه تقارب في عدد مراكز الابحاث بها.

كما نلاحظ ان معدل الدخل القومي لا يتماشى طرديا وعدد مراكز البحوث حيث سجلنا عدد مراكز بحث في الصومال تفوق ضعف التي تحوزها السعودية وهذا يؤكد ان الامر يرتبط بالإرادة السياسية والرؤية للمجال البحث اكثر من الامكانيات المادية والمالية او المكانة السياسية، ونفس الامر ينطبق على دول المغرب العربي الكبير حيث تحوز تونس على اكبر عدد مراكز بحث وهي ذات الموارد المحدودة مقارنة بليبيا والجزائر وهما دولتان نفطيتان.

رغم الظروف التي تشهدها المنطقة العربية والتي تحتاج الى دراسة علمية ومنهجية لتقديم رؤية واضحة للصناع القرار وتمكينهم من استشراف المستقبل، وكذا توعية الراي العام بنتائج هذه الدراسات لتكون التنمية مشروع وفعل جماعي، الا ان واقع الحال يقول بعدم تشجيع ثقافة البحث العلمي في اوساط المجتمع، وعدم الاعتراف بأهمية النتائج البحثية ان وجدت. هذا بخصوص تواجدها الفعلي على ارض الواقع والذي يستلزم تواجد مدروس على الشبكات الالكترونية للتمكن من مسايرة التحولات التكنلوجية وتعزيز مكانتها من خلال التعريف بنشاطاتها و التسويق لمنتجاتها البحثية.

7- الواجهة الإلكترونية لمراكز البحث العربية:

تشكل المواقع الإلكترونية نوافذ تستطيع من خلالها المراكز البحثية تجسيد إنتاجها والإعلان عن نشاطها مختصرة إياه في رسالة المركز ورؤيته وأهدافه فهذه العناصر هي التي توجه جهود والخطط والاستراتيجيات لتحقيق الأهداف وعليه فكلما كانت هذه العناصر محددة ومتطورة وواقعية كان ذلك عاملا لتحقيق التفوق وكسب مصداقية القارئ والمتلقي.

والمشهد العام الأولي للمواقع الإلكترونية الخاصة بمراكز الأبحاث في العالم العربي لا زالت لا ترتقي للطموح وعند تفحص صفحات مراكز الأبحاث العربية تلاحظ عدة أمور منها:

عدم وجود عناصر **"الرؤية والرسالة والأهداف"** في ما يعادل 20 % من هذه المواقع بشكل واضح أو أنها كتبت في مكان يصعب على القارئ الوصول إليه، وحوالي 23 % من مجموع مراكز الأبحاث في العالم العربي ليس لديها مواقع إلكترونية أو أنها خارج الخدمة، اضافة الى ان 10 % من المراكز العربية صممت موقعها الإلكتروني باللغة الإنجليزية فقط ما يجعل وصولها مقتصر على المتقنين لهذه اللغة أو مؤسسات معينة، كما ان 9 % من مجموع المواقع الإلكترونية والمتواجدة في المغرب، الجزائر، تونس اقتصرت لغة موقعها على اللغة الفرنسية والإنجليزية و 3 % فقط باللغة الفرنسية، ونسبة المواقع المعتمدة على اللغة العربية فقط كان حوالي 19 % أما اللغة العربية والإنجليزية فهي النسبة الأعلى بحوالي 38 %.[9]

ومن ثمة يمكن القول أن مشكل الهوية في المجتمع العربي تنعكس على المواقع الإلكترونية لمراكز الأبحاث بالمنطقة، فاستخدام اللغات الأجنبية يفتح مجال آخر للمراكز ويوسع دائرة المعتمدين عليها والمتعاملين معها، ولكن إضافة اللغة العربية

يزيد من فعاليتها في التواصل مع جمهورها الأساسي ويعطي فرصة للغة العربية في الاستخدامات العلمية ويطور من إنتاجها البحثي ما يزيد فرص تقدمها في هذا الميدان. وهي من النقاط التي تمثل مظاهر الضعف لهذه المراكز.

8- مظاهر ضعف مراكز الأبحاث العربية:

انعكس الضعف العام للمنطقة العربية على كامل مجالات الحياة السياسية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية وعلى رأسها المجالات العلمية ومؤسساتها ومن أبرز مظاهر ضعف مراكز الأبحاث العربية ما يلي:

- افتقاد عمليات التقييم للربط بين مراكز البحث والجهات الثلاثة التي تستهدفها لتحقيق أهدافها **"صناع السياسات، الجهات الأكاديمية وخدمة المجتمع"**

- افتقاد معايير ترتبط بالشمولية، سواء من حيث المجالات والتخصصات التي تغطيها مراكز البحوث أو تعدد النشاطات والعمل في أطر محلية وإقليمية ودولية[10].

- افتقاد معايير ترتبط بالقدرة على إيصال الأفكار والانتشار والتأثير في الجمهور العام، من خلال تقنيات الاتصال والتواصل الاجتماعي وهي التي توفرها، التقنيات الحديثة.

- افتقاد معايير ترتبط باستغلال ميزات العولمة مثل اتفاقات التعاون مع المؤسسات البحثية الأخرى محليا وإقليميا وعالميا، والمرونة في تحقيق الأهداف بالاتفاق مع خبراء من خارج مجال عمل الباحثين الدائمين في مراكز البحث.[11]

كما ان أغلب مظاهر الضعف تتمحور حول التمويل المالي، والتمويل العلائقي حيث أنها تفتقر إلى سياسة محيطها الخارجي سواء العام أو الخاص بعكس مثيلاتها من مراكز أبحاث وهو ما يؤثر على مدخلاتها من بيانات وإحصائيات ومعلومات كما يؤثر على مخرجاتها البحثية التي لا تسوق بالشكل المطلوب أو لا تصل إلى الفئة المستهدفة منها، ما يجعلها من بين التحديات الي تواجهها مراكز البحث في المنطقة العربية.

9- التحديات التي تواجه مراكز البحث العربية:

ان البيئة المحيطة غير مواتية لتفعيل دور مراكز الابحاث في العالم العربي، فالواقع جد مؤلم على خلفية الاحصائيات التي تفيد بان الدول العربية مجتمعة تنفق على هذا المجال اقل مما ينفقه الكيان الصهيوني، ما يعني ان هذا الواقع يضم عديد التحديات التي تقف عائقا امام النهوض بهذا القطاع المحوري في حياة الدول والمجتمعات ومن بين اهم هذه التحديات:

- **التمويل:** كونه التحدي الاول الذي تواجهه مراكز البحث العربية، وهو تحدي متعدد الابعاد حيث يضع المراكز ذات الطابع الحكومي في مواجهة سياسة التسقيف المالي و توجيه العمل البحثي بما يتوافق وسياسة صناع القرار واتجاهاتهم.

اما بالنسبة لمراكز البحث ذات الطابع الخاص فتحدي التمويل يعرضها للضغط والتوجيه من الجهات المانحة خاصة اذا كانت هذه الجهات اجنبية حيث يضعها ذلك في خانة المراكز المشبوهة في نظر الحكومات، كما يمكن لمصدر التمويل الاجنبي ان يشكل ضغطا على حيادية الابحاث وموضوعيتها، اضافة

الى اضطرارها لتمويل نشاطها من خلال مطبوعات التي تضطر احيانا الى النزول بمستواها العلمي من اجل الهدف التجاري و الذي يؤثر على جودتها ومن خلالها على سمعة هذه المراكز[12].

- **التركيبة السياسية:** حيث تعمل الكثير من الانظمة السياسية ذات البنية التقليدية جاهدة على منع التحاق او دخول العلماء، والباحثين كطرف جديد في المعادلة السياسية بمعنى المشاركة في رسم السياسات، والتأسيس لصناعة القرار، وهذا لتفادي ظهور حركات التغيير التي تستند الى اثبات الواقع لأخطائهم التسييرية والتنظيمية والتخطيطية، ما يؤدي الى تغيير التوازنات القائمة حاليا وهو ما يجعل التركيبة السياسية من اكبر التحديات امام تطور عمل مراكز البحث العربية.
- **نقص الاطار التأسيسي والتشريعي**: وهو غياب تشريعات وقوانين واضحة تنظم عمل هذه المراكز في الكثير من البلدان العربية، ما يعيق تحركاتها وانتاجاتها العلمية وكذا علاقاتها مع مختلف مؤسسات محيطها المحلي او الدولي[13].
- **غياب المؤسسية:** اي غياب الرؤية الواضحة للمركز او حتى عدم تحديد مجال تخصصه تحديدا دقيقا، حيث نجد انها مراكز اشخاص تسير تحت رؤية وافكار اصاحبها، اضافة الى تعامل صناع القرار مع الباحثين كأفراد دون التعاون مع مراكز الابحاث مباشرة ما يؤكد غياب النهج المؤسسي.
- **التسييس وطغيان الأيدولوجية:** حيث ان بعض المراكز تتخلى عن موضوعيتها في انتقاء مواضيع الابحاث والتي يجب ان تكون ذات علاقة بالواقع المجتمعي لصالح العمل على تجميع بيانات وتحليلها ومعالجتها لخدمة توجه ايديولوجي لبعض الاحزاب، فتتحول من مراكز للتفكير والتخطيط الى منبر تعبوي[14].
- **الافتقار الى الاستقلالية:** اي صغر هامش الحرية التي تتمتع بها هذه المراكز حيث ان قيمة الانتاج العلمي مربوط بحيادية واستقلالية ومهنية الجهة المنتجة، اي عدم خضوعها لأي وصاية فكرية وهو من اصعب الامور التي يمكن ان تتوفر في ظل وجود انظمة وصاءيه متسلطة تخاف من حرية الراي كما هو الحال في المنطقة العربية[15].
- **ضعف اليات التعاون وغيابها:** حيث تواجه مراكز البحث العربية ضعف اليات التعاون والشراكة سواء بين المراكز الحكومية والخاصة او غيرها من المؤسسات في مختلف القطاعات من اجل نقل المعرفة والتأسيس لشراكات علمية، تصب في تطوير المجتمعات، وتعظيم الاستفادة من المجال التكنولوجي على وجه التحديد.
- **النقص في قواعد المعلومات:** حيث تفتقر قواعد البيانات في المنطقة العربية الى التحديث المستمر كما يواجه الباحثون صعوبة في تحصيل المعلومة خصوصا من الجهات الرسمية والمتمثلة تحديدا في الاحصائيات والتقارير التقييمية، كما يسجل نقص في انتاج ونشر الدوريات، والكتب المتعلقة بدراسة القضايا المعاصرة والتي تعدها الانظمة مواضيع حساسة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على عمل مراكز البحوث ويجعلها تكتفي بمعالجة انية محدودة ولا ترقى الى التفكير الاستراتيجي ما اوجد نوع من الهدر المعرفي[16].

- **نمط التعليم السلبي:** وهو السائد في الجامعات، اي اعتماد تقنية التلقين وحشو المعلومة، واغفال بناء عقلية نقدية ما يخفض روح البحث والتأمل لدى اغلبية الطلاب ومنه انخفاض في اعداد الباحثين مستقبلا[17].
- **ضعف ثقافة التكوين المنهجي:** وهذا التحدي يكون على مستوى الادارة العليا، وبعض المسؤولين على وجه الخصوص، حيث ينتشر بينهم الاعتقاد بانهم الاقدر والاعلم ، ما يعني انه لا يحتاج الرجوع الى مخرجات المراكز البحثية التخصصية، على عكس المسؤولين في الدول المتقدمة والذين تستند قراراتهم الى خبرات الباحثين والمختصين، وهذا الاسلوب لديهم هو جزء من ثقافة منهجية في التفكير والادارة واتخاذ القرار[18].

كل هذه التحديات التي تواجه مراكز البحث في الوطن العربي يمكن ان نضيف اليها التخلف التكنولوجي والفقر التقني، الطبيعة القبلية والعشائرية لغالبية المجتمعات العربية، الطائفية الدينية، انحسار الطبقة الوسطى وظهور طبقات شديدة الغنى تقابلها اخرى فقيرة و الخبرة في الخضوع للاستعمار والاستمرار في التبعية اليه. الا ان وجود كل هذه التحديات والمشاكل لا تعني استحالة التغير والتطوير فيمكن الانطلاق منها لوضع مقترحات تخرج بها من ازمتها.

خاتمة:

يمكن القول ان البحث في العالم العربي بصفة عامة يقف على هامش النظام العلمي العالمي، وتتذيل المنطقة العربية ترتيب الدول في مجال البحث والتطوير. ولم تنجح هذه الدول في ربط البحث العلمي بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وذلك لقصور كل السياسات والاستراتيجيات المتبعة من طرفها لأنها لا تتوافق مع خصوصيات المنطقة وفي اغلبها مستوردة من العالم الغربي، وحتى الاصلاحات التي ادخلتها على نظامها العلمي لم تجدي نفعا، ولم تحقق الفعالية المطلوبة، وذلك للاتساع الفجوة بين الثروة المعرفية العربية، وطرق تسييرها وتنظيمها سواء بانخفاض معدلات الانفاق على هذا القطاع الحساس والذي يعتبر محركا لباقي القطاعات، او ضعف البنية التحتية الخاصة بالبحث العلمي ، وغياب الوعي ومنه غياب ارادة سياسية حقيقية لتغيير واقع مراكز البحوث العربية وخاصة زيادة تأثيرها.

تلح ضرورة تحقيق مواكبة متغيرات هذا العصر الذي يعرف تطورا كبيرا ومتسارعا في مجال البحوث، والعلوم، وخلق المعرفة وادارتها وخصوصا الجانب التكنولوجي الذي يعرف تطورا غير مسبوق ، حيث تلح كل هذه الامور مجتمعتا ان تقوم الدول العربية بمراجعة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمجال البحث العلمي ممثلا في مؤسساته المختلفة، وعلى راسها مراكز البحث العلمي، وان تتحلى هذه الدول بالجرأة في اتخاذ قرارات من شانها ان تفعل دور هذه المؤسسات في مختلف جوانب الحياة، اي تحسين ظروف عمل مراكز البحث من خلال الاهتمام بتطوير جميع الجوانب المتعلقة بضمان السير الحسن والفعال لها .

على المستوى التشريعي يجب:

- سن قوانين من طرف الدول العربية من شانها خلق مساحة من الحرية في اختيار المواضيع وطرق انجازها.
- سن قوانين مشتركة تساهم في زيادة عملية التنسيق بين مختلف مراكز البحث العربية، من اجل اختزال الجهد والوقت والامكانيات ، وعدم هدرها على البحوث المتشابهة، ومنه تبادل الخبرات والمعلومات حول احدث البحوث والتكنولوجيات.

اما على المستوى التنظيمي فيجب:

- التأسيس لنظام اداري على مستوى مراكز البحث يتسم بالمرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات المستحدثة في مختلف المجالات.
- التقليل من المستويات الادارية والتعاملات البيروقراطية التي من شانها ان تكون عائقا وظيفيا في وجه انجاز البحوث وبخاصة التطبيقية منها.
- ربط هذه المراكز بمختلف القطاعات من خلال نظام الكراسي العلمية او الشراكات، داخل البلد الواحد، وفيما بين الدول العربية.

وعلى المستوى السياسي فيجب:

- اشراك مراكز البحث في وضع السياسات التنموية في مختلف المجالات كل مركز حسب اختصاصه.
- استغلال البحوث المنجزة من طرف هذه المراكز من اجل تشكيل قاعدة بيانات تساعد على اتخاذ قرارات سليمة.
- انشاء وزارة او ادارة خاصة بالإشراف على مؤسسات القطاع البحثي، وحصر عمليات الاشراف على مستواها، بدلا من تعدد الجهات المشرفة كما هو الحال في بعض الدول العربية.
- على الدول العربية الابانة عن ارادة سياسية حقيقية من اجل النهوض بقطاع البحث العلمي وخاصة مراكز البحث.

وعلى المستوى الاقتصادي فيجب:

- التركيز على الربط بين مختلف مراكز البحث العلمي والمؤسسات الانتاجية في مختلف القطاعات، وخصوصا فيما يتعلق بإجراء البحوث التطبيقية او استغلالها.
- توفير المبالغ الهائلة المدفوعة للمؤسسات الخارجية، لحل المشاكل المتعلقة بالمؤسسات العربية، وتحويلها الى الرفع من كفاءة هذه المراكز من خلال تدريب كوادرها البشرية، وتجهيزها بأحدث التكنولوجيات الازمة.
- تشجيع القطاع الخاص على دعم وتمويل مراكز البحوث، والاستثمار على مستواها.
- انشاء صندوق عربي من اجل تطوير مراكز البحث العلمي في المنطقة.

وعلى المستوى الاجتماعي يجب:

- وقف نزيف الادمغة العربية من خلال تحسين اوضاعهم الاجتماعية.
- زيادة الاهتمام بالباحث العربي و الرفع من مستواه المادي حتى يتفرغ بشكل كامل للبحث العلمي.

- التحسين من المواقع الالكترونية لمراكز البحوث، اضافة الى تفعيل نشاط صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، لتقوية روابطها مع المؤسسات والافراد على حد سواء.
- زيادة الاحتكاك بين القائمين على المراكز والباحثين بمجتمعهم، من اجل الحصول على التطابق المطلوب بين احتياجات هذه المجتمعات والمواضيع المتناولة بالبحث والدراسة .

وعلى المستوى الثقافي فعلى الدول العربية ان:

- نشر الوعي داخل المجتمعات بأهمية دور مراكز البحث العربي، في عملية التنمية والتطوير.
- التأسيس لثقافة الاعتماد على نتائج البحث العلمي في مختلف الانشطة لحياتية، من خلال تنشئة علمية مخطط لها على مستوى المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني.
- التأسيس لثقافة تنظيمية ترتكز على ربط الانشطة المؤسسية المختلفة بنتائج البحث العلمي على خلفية الشراكة البحثية.
- ابعاد مراكز البحث العلمي عن الخلافات في التوجهات الايديولوجية، والصراعات الطائفية المتفشية في البلاد العربية.

المراجع:

[1] خالصة عبد الله محمد الهانية(2009): مراكز البحث العلمي ودورها في تفعيل التواصل العلمي – سلطنة عمان نموذجا- ، دراسة مقدمة لمؤتمر –ثقافة التواصل- الرابع عشر، فيلاديلفيا، 3-5 نوفمبر2009،ص4.

[2] http://nama.center.com /06-03-2017/21:59

[3] براهيم محمد حسن فراج(2017) : مراكز البحوث الدراسات تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، المركز الديمقراطى العربى .26نوفمبر 2017 على https://democraticac.de/ شوهد يوم 26/03/2020 17:28

[4] هند عقيل ميزر(2014): مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية "الواقع والمأمول" دراسة نظرية ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، د ع، 2014/04/29، ص84.

[5] بشير هادي عودة، عدنان فرحان الجوازين(2016): عوائق البحث العلمي ومتطلبات النهوض به في الدول العربية ، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة12، المجلد14، العدد38، العراق، 2016، ص81-84.

[6] سعيد لوكيل(2011): الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية، مكتبة العبكان، السعودية، الرياض، 2011، ص238-240.

[7] مهدي شحاته، صلاح بكري الطيار: دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، مركز الدراسات العربي، الأوربي، بيروت ،د س، ص11.

[8] التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية(2010): البحث العلمي في الوطن العربي، مؤشرات التخلف... ومحاولات التميز، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2010، ص، ص26-27.

[9] خالد وليد محمود(2013): مراكز البحث العلمي في الوطن العربي "الإطار المفاهيمي-الأدوار-التحديات-المستقبل"، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص107-110.

[10] محمود ابراهيم متولي (2017): المصانع المفقودة , مركز الفكر العربية ودورها في صناعة القرار , دراسة منشورة بالمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ,7 نوفمبر 2017.

[11]جمال السند السويدي(2004): تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية 2013-2014، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2004، ص6.

[12]جواد الحمد(2015): برامج واجندات مراكز الابحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر" دور مراكز الابحاث العربية في الوطن العربي"، مركز ابحاث الخليج،دبي،23-24نوفمبر2015.

[13] مراكز الابحاث العربية التحديات وافاق المستقبل، مركز سمت للدراسات، وحدة الدراسات الاجتماعية، د د،18-02-2018،ص10

[14] جواد الحمد : مرجع سابق.

[15]خالد غزال(2019): مراكز الابحاث العربية وهزال الانتاج المعرفي ، الحياة اللندنية 19-11-2010 على http://www.wjhat.net شوهد يوم 2019/08/20 على 16:33

[16] جواد الحمد : مرجع سابق.

[17]محمد قاسم، القريوتي(2006): رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، د دن، الكويت،2006،ص133.

[18] سامي خزندار، طارق الاسعد(2012): دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون، العدد6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جانفي2012،ص22 .

الهوامش:

1- خالصة عبد الله محمد الهانية(2009،): مراكز البحث العلمي ودورها في تفعيل التواصل العلمي – سلطنة عمان نموذجا- ، دراسة مقدمة لمؤتمر –ثقافة التواصل- الرابع عشر، فيلاديلفيا، 3-5 نوفمبر2009،ص4.

2- http://nama.center.com /06-03-2017/21:59

3- براهيم محمد حسن فراج : مراكز البحوث الدراسات تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، المركز الديمقراطي العربي .26نوفمبر 2017 على https://democraticac.de/ شوهد يوم 26/03/2020 17:28

4- هند عقيل ميزر(2014): مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية "الواقع والمأمول" دراسة نظرية ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، د ع، 2014/04/29، ص84.

5- بشير هادي عودة، عدنان فرحان الجوازين(2016): عوائق البحث العلمي ومتطلبات النهوض به في الدول العربية ، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة12، المجلد14، العدد38، العراق، 2016، ص81-84.

6- سعيد لوكيل: الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية، مكتبة العبكان، السعودية، الرياض، 2011، ص238-240.

7- مهدي شحاته، صلاح بكري الطيار(د س): دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، مركز الدراسات العربي، الأوربي، بيروت، د س، ص11.

8- التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية(2010): البحث العلمي في الوطن العربي، مؤشرات التخلف... ومحاولات التميز، مؤسسة الفكر العربي، لبنان، 2010، ص، ص26-27.

9- خالد وليد محمود(2013): مراكز البحث العلمي في الوطن العربي "الإطار المفاهيمي-الأدوار-التحديات-المستقبل"، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص107-110.

10- محمود ابراهيم متولي (2017): المصانع المفقودة , مركز الفكر العربية ودورها في صناعة القرار , دراسة منشورة بالمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ,7 نوفمبر 2017.

11- جمال السند السويدي(2004): تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية 2013-2014، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، 2004، ص6.

12- جواد الحمد(2015): برامج واجندات مراكز الابحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر" دور مراكز الابحاث العربية في الوطن العربي"، مركز ابحاث الخليج،دبي،23-24نوفمبر2015،

13- مراكز الابحاث العربية التحديات وافاق المستقبل، مركز سمت للدراسات، وحدة الدراسات الاجتماعية، د د،18-02-2018،ص10

14- جواد الحمد : مرجع سابق.

15- خالد غزال(2010): مراكز الابحاث العربية وهزال الانتاج المعرفي ، الحياة اللندنية 19-11-2010 على http://www.wjhat.net شوهد يوم 2019/08/20 على 16:33

16- جواد الحمد : مرجع سابق.
17- محمد قاسم، القريوتي(2006): رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة، د دن، الكويت،2006،ص133.
18- سامي خزندار، طارق الاسعد(2012): دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، دفاتر السياسة والقانون، العدد6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جانفي2012،ص22